

مهمة ٦ لمقرر دراسات نقدية ١

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

تحت إشراف د/ عادل عصام رأفت محمد داود

مهمة ٦



عنوان البحث

المسؤولية المدنية في عمليات البورصة



نقد ورقة بحثية من حيث فروض البحث.

المهمة المطلوبة





مقدمة:

يعد تحديد الفروض البحثية عنصراً أساسياً في الدراسات القانونية، حيث تُعتبر فرضيات البحث بمثابة الإجابات الأولية للإشكالية المطروحة. في هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل نقدي لفروض البحث المتعلقة بالمسؤولية المدنية في عمليات البورصة، مع تقييم مدى اتساقها مع الإطار النظري والقانوني للمجال.

أولاً تحديد فروض البحث:

تتمحور فرضيات البحث في "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة" حول عدة نقاط رئيسية، منها:

١. أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية غير كافية لمعالجة جميع جوانب المسؤولية الناشئة عن عمليات البورصة.
٢. أن شركات الوساطة المالية تتحمل مسؤولية مباشرة تجاه المستثمرين عند الإخلال بالتزاماتها.
٣. أن الشركات المدرجة في البورصة مسؤولة مدنياً عن الأضرار الناتجة عن تقديم معلومات غير صحيحة أو مضللة للمستثمرين.
٤. أن التدخل التشريعي والقضائي ضروري لتطوير إطار قانوني أكثر تكاملاً لحماية المستثمرين وتعزيز الشفافية في السوق المالية.

ثانياً تحليل نقدي لفروض البحث :

١ . مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية:

- يتبين أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية، سواء العقدية أو التقصيرية، لا تستوعب كافة الإشكالات التي تطرحها عمليات البورصة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الوسيط بالمستثمر وآليات التعويض.
- يلاحظ أن التشريعات الحديثة في بعض الدول تبنت قواعد خاصة لحماية المستثمرين في الأسواق المالية، مما يعزز من صحة هذه الفرضية.

٢ . مسؤولية شركات الوساطة المالية:

- تتحمل شركات الوساطة التزاماً قانونياً وأخلاقياً تجاه المستثمرين، ولكن الإشكال يكمن في إثبات الخطأ والعلاقة السببية بين الفعل الضار والضرر اللاحق بالمستثمر..
- لا تغطي التشريعات القائمة جميع جوانب المسؤولية، مما يفتح المجال لتفسيرات قضائية قد تؤدي إلى تباين في الأحكام.

٣. مسؤولية الشركات المدرجة عن المعلومات المضللة:

- تُعد دقة وشفافية المعلومات الصادرة عن الشركات المدرجة من الركائز الأساسية لحماية المستثمرين وضمان استقرار السوق.
- تتفاوت التشريعات الدولية في مدى تشديد العقوبات على الشركات التي تقدم بيانات غير دقيقة، مما يستدعي مراجعة الإطار القانوني الوطني في هذا السياق.

٤. أهمية التدخل التشريعي والقضائي:

- تظهر الحاجة إلى تدخل المشرع لتطوير قوانين واضحة تحدد المسؤوليات بشكل دقيق، مع منح القضاء سلطة تقديرية تتيح له معالجة الحالات الخاصة.
- تشير التجارب المقارنة إلى أن تعزيز أدوار الهيئات الرقابية يلعب دوراً محورياً في الحد من التجاوزات وضمان حقوق المستثمرين.

الخاتمة والتوصيات:

- بناءً على التحليل السابق، يمكن القول إن فرضيات البحث تتسم بالوجاهة، لكنها تحتاج إلى مزيد من البحث والتطوير في ضوء التجارب المقارنة والإطار القانوني الحالي. وعليه، يُوصى بما يلي:
- العمل على تطوير قوانين خاصة تنظم المسؤولية المدنية في عمليات البورصة بشكل أكثر دقة ووضوح.
 - تعزيز دور الجهات الرقابية لضمان تطبيق المعايير القانونية والمحاسبية بشفافية.
 - توفير آليات واضحة للمستثمرين لطلب التعويض في حالات الإخلال بالالتزامات القانونية من قبل الشركات المدرجة أو الوسطاء الماليين.
 - تعزيز دور القضاء في الاجتهاد لحل النزاعات الناشئة عن عمليات البورصة وفق معايير حديثة ومنسجمة مع التطورات الاقتصادية.



Thank You